مع المذكور تولد منه حيوان ناطق اخر ولابد في التحديد بحسب الحقيقة من
اخذ علله والاخلال بامرها لا يجوز كذا في الشفاء والبسيط لا يحد اذ ليس له
جزء وقد يحد به اذا كان جزءا لشيء آخر والمركب يحد جوازا وقد لا يحد به كالنوع
الحقيقي والتحديد الحقيقي عسير جدا فان الجنس مشتبه بالعرض العام و
الفصل بالخاصة والفرق بينهما من الغوامض وفي الحد لابد من ذكرهما لابد من
علمها ولذا اسقطه الاشراقية عن الاعتبار هذا كله في التحديد فالكلام في الرسم فنقول
انه قد يكون بالعوارض سواء كان اعم او مساويا للمرسوم او اخص منه وان لم يكن
المرسوم ذاتيا له وقد يكون مختلطا مع الذاتيات وليس الغرض منه الا التميز
عن الاعتبار كلا او بعضا وما هو من الخاصة والجنس اتم مما يراد به بدون
المقومة وغيرها من الاجناس ثم ههنا مباحث الاول الجنس وان كان مبهما في
الذهن تدخل له من حيث التحصل اي لاجل تعلقه وجودا منفردا في اللحاظ
واضافت اليه الى الجنس زيادة وهي الفصل لا على انه خارج لاحق به كما في الرسم التام
فانه يضيف الزيادة بنية على انه لاحق لاجل تميزه عن الاغيار بل تيدا لاجل
تحصله وتعينه في نفسه ليرتفع تزلزله حال كون تلك الزيادة منضما داخلا فيه
فاذا صار الجنس محصلا بانضمام الزيادة لم يصير شيئا اخر بل يبقى بشانه
التحصيل ليس لغيره بل تحقيقه فاذا نظرت الى الحد وجدته مؤلفا من عدة
معان كل منها مغاير كالدرر المنثورة بنحو من الاعتبار فهناك كثرة بالفعل
احدهما على الاخر لعدم اتحاد في هذا النحو من الوجود وان كان محمولا فيكون اخر
منه ولا على المجموع فان وجود الكل مغاير وجود اجزائه وليس معناه اي
الاعتبار معنى الحد وذاتا الحد امور والمحدود امر واحد لكن اذا لوحظ الى اجمال
وقيد بالاخر ومنضما فيه وصف لاجل التحصيل والتقويم كان شيئا مؤدى

الا الصورة

الا الصورة الواحدانية التي للمحدود وكاسبا لها فالحد علة للمحدود وكاسبا
لها فالحد علة للمحدود في هذا النحو من الوجود ومن ههنا ظهر وجه آخر لعدم
محمولية الحد في هذا النحو من الوجود مثلا الحيوان الناطق في تحديد الانسان
يفهم منه شيء واحد بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه الناطق كما ان
العقد الحملي يفيد الصورة الاتحادية التي للموضوع مع المحمول في الخارج الا ان هناك
اي عقد الحمل بتركيب جزئي نفيد حكم يصح السكوت وهناك اي الحد
تركيب تقييدي يفيد تصور الاتحاد فقط مجموع التصورات المتعلقة بالاجزاء
تفصيلا هو الحد الموصل الى التصور الواحد المتعلق بجميع الاجزاء اجمالا وهو
المحدود وذهب بعض الاجلة المتاخرين الى ان في التحديد لا يحصل صورة
المحدود بل هناك تصور واحد بالذات للحد وبالعرض للمحدود والالتفات
بالذات الى الحدود ويلزم عليه اولا عدم تحقق الاكتساب في التصورات لعدم
التادية الى مجهول وعدم تحقق انتقال الذهن من المبادي الى المطالب وثانيا عدم
جواز اكتساب نظري من نظري والا يلزم كون شيء واحد حاصلا بالذات و
غير حاصل وثالثا لزوم تعلق الالتفات الى امر معدوم فتامل فيه فالحق
ما ذهب اليه الشيخ الرئيس وغيره من المحققين من حصول صورة المحدود
مغايرة لصورة الحد وقت التحديد كما يشهد عليه المص وقد ظهر ان الكشفات
المحدود انما هو بالاه صورة المجملة لا بصورة الحد وان الحد في التصور بالكنه ليس
مرآة لملاحظة ذي الكنه بل يحصل بنفسه وقد بان ان العلم بالكنه وكنه الشيء
ليس بينهما فرق حقيقة في نحو الادراك فاذن العدول عن اصطلاح القدماء
ليس في محله نعم قد يحصل كنه الشيء بعد حصول صورة الحد وقد يحصل اولا
من غير حصولها ولا يجدي تغايرهما حقيقة في نحو الادراك واعلم انه قد اشتهر

Copyright © King Saud University